MENA RESEARCH CENTER

مركز أبحاث ودراسات مينا

آفاق التنمية في المجتمع المدني

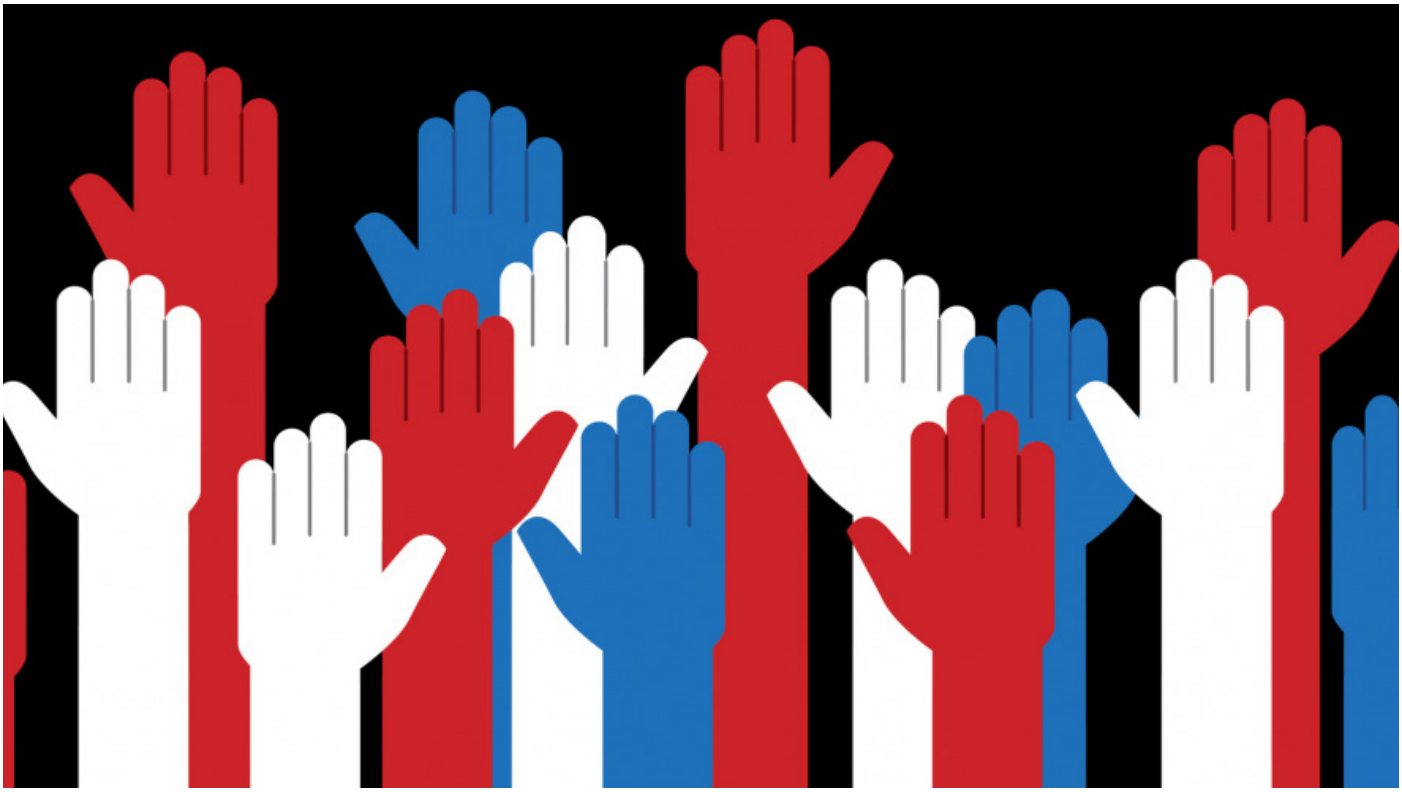

حقوق النشر والطبع ورقياً والكترونياً محفوظة لصالح مركز أبحاث ودراسات مينا.

الملخص التنفيذي:

إنّ مفهوم التنمية؛ يرتبط بتنمية الإنسان من حيث هو هدف ووسيلة، إذ تتركز استراتيجيات تحقيق التنمية البشرية على إحداث تغييرات في البيئة القانونية والمؤسّساتية التي يعيش في كنفها البشر، ويبقى الأساس في ذلك دائماً توسيع خيارات الإنسان وقدرته على بلوغ أقصى ما يمكنه بلوغه؛ وبذلك يتّسع فضاء حريّته، وهو ما يتضمن البعد الاقتصادي للتنمية من دون أن يقتصر عليه، فبناء نماذج الاقتصاد السياسي الناجحة؛ تتطلّب معايير المساءلة؛ وتستلزم أطراً تنظيمية منصفة وشفافة تعتمد على قواعد ثابتة.

وهذا لن تحققه المجتمعات الأهلية ببناها التقليدية؛ التي ترتبط بعلاقات الإنتاج الصغير والمحدود؛ بعكس المنظمات المدنية التي ترتبط بالإنتاج الموسّع سواء أفقياً أم عمودياً، وتساهم في بناء القدرات التنموية واستهداف تمكين المواطنين لبلورة مؤشرات اقتصادية واجتماعية تخدم الجميع، وتغطي فشل الحكومات من الناحية الاقتصادية وكذلك السياسية.

نعالج أهمية وجود مؤسسات المجتمع المدني في بناء المجتمع والدولة؛ من خلال المحاور التالية:

- **المدخل**
- **المجتمع المدني؛ مخرج لفشل الحكومات.**
- **المجتمع المدني؛ سبيل لتحقيق الديمقراطية.**
- **المجتمع المدني والأمن الاجتماعي في مجتمعات متنوعة.**
- **المجتمع المدني وواقع الحروب (سوريا مثالاً)**
- **التحديات والمعوقات لولادة مؤسّسات المجتمع المدني وتطويرها**
- **أهم المعوقات لولادة المجتمع المدني ومؤسساته:**
    - **أولاً: الأنظمة المانعة لقيام المجتمع المدني**
    - **ثانياً: المجتمعات المانعة لقيام المجتمع المدني**
    - **ثالثاً: معوقات خاصة بآلية عمل المنظمات المدنية**
- **المجتمع المدني وآفاق تنميته وتمكين مؤسّساته**
- **الخلاصة والمراجع**

المدخل:

التحديات الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، والمؤسّساتية التي تواجهها البلدان العربية؛ وفشلها في مواكبة المطالبات المتصاعدة مع ازدياد أعداد السكان، فالقطاع العام ليس قادراً على مواكبة النموّ السكاني، والاقتصادات العربية عاجزة عن توليد عشرات الملايين من فرص العمل الضرورية خلال العقد المقبل، وقد أسفرت رأسمالية المحسوبيات والفساد إلى تشوّيه المخرجات الاقتصادية؛ وكبحت خلق الوظائف، وساهمت العثرات البيروقراطية الإدارية -في أغلب شرقنا البائس- في نشوء قطاعات خاصة سقيمة غير قادرة على خلق الوظائف بصورة دينامية، لتشكّل تحدياً اقتصادياً أكثر جدية وعمقاً، سيكون دافعاً إلى انهيارها ما لم تتجه نحو الاستثمار في رأس المال البشري، ليكون أساساً لبناء دول أكثر اتزناً. فمن غير المرجّح أن ينجح جهد التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا إذا تزايدت مشاركة المواطنين والتزامهم بحكم القانون.[1]

إن بناء نسق اقتصادي جديد، يتطلّب من الدول البدء بالتوجّه نحو تأسيس المنظمات المدنية؛ لما تمثّله من إمكانات لتنمية المقدرات البشرية بسياسات؛ وبرامج اقتصادية واجتماعية ودولية، تعزّز قدرة الإنسان على تحقيق ذاته.

فمفهوم التنمية في هذا السياق؛ يرتبط بتنمية الإنسان من حيث هو هدف ووسيلة، إذ تتركز استراتيجيات تحقيق التنمية البشرية على إحداث تغييرات في البيئة القانونية والمؤسّساتية التي يعيش في كنفها البشر، ويبقى الأساس في ذلك دائماً توسيع خيارات الإنسان قدرته على بلوغ أقصى ما يمكنه بلوغه؛ وبذلك يتّسع فضاء حريّته، وهو ما يتضمن البعد الاقتصادي للتنمية من دون أن يقتصر عليه، فبناء نماذج الاقتصاد السياسي الناجحة تتطلّب معايير المساءلة وتستلزم أطراً تنظيمية منصفة وشفافة تعتمد على قواعد ثابتة.[2]

وهذا لن تحققه المجتمعات الأهلية ببناها التقليدية؛ التي ترتبط بعلاقات الإنتاج الصغير والمحدود؛ بعكس المنظمات المدنية التي ترتبط بالإنتاج الموسّع سواء أفقياً أم عمودياً، وتساهم في بناء القدرات التنموية واستهداف تمكين المواطنين لبلورة مؤشرات اقتصادية واجتماعية تخدم الجميع، وتغطي فشل الحكومات من الناحية الاقتصادية وكذلك السياسية.

---

١ آفاق عربية - مركز كارنيغي للشرق الأوسط - مؤسّسة كارنيغي – بيري كاماك

٢ PDF دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر بين الثابت والمتغير أساسيات التنمية الشاملة. ص:٥.

المجتمع المدني مخرج لفشل الحكومات

الفشل الذريع في السياسات السائدة والمتبعة من قبل أنظمة الحكم الوطني في المستويين الأيديولوجي (الخطاب الليبرالي القومي) والسياسي (تزييف الديمقراطية وطغيان الحزبية)، عجّل في تفكك القيادات السياسية وتفرقها وتمزّقها.

وانكشاف زيف شعارات السلطات في تحقيق الأمن والاستقرار والعدالة الاجتماعية، وتصفيتها كافة المؤسّسات التي تساهم في وجود حيّز للرقابة الشعبية، واستخدامها لترسانة قانونية تفتقد العقلانية في إدارة الشعوب، بما يخدم مصالحها ويسوّغ استيلائها على السلطة، إضافة إلى سعيها -عبر آلتها القمعية- لصون الإذعان الاجتماعي، أدّى إلى تغيير ذهنية الإنسان العربي تجاه شرعية هذه الأنظمة؛ التي لم تستطع أن تقدم أياً من وعودها، وأدّى إلى اختلال العلاقة بين الحاكم والمحكومين. التي وصلت حدّ الانهيار الكلي والقطيعة بينها وبين زعمائها في بعض الدول العربية، ما يجعل من أي مراوغة سياسية -عبر إجراء إصلاحات جزئية- لعبة عبثية وكسباً للوقت، يقابلها زيادة الاحتقان لدى المواطنين واحتمالات الانفجار تجاه الحكومات التي يعدّونها غير فاعلة، وفاسدة، ولا تخضع للمساءلة.

ليكون المخرج الإيجابي الوحيد لدى هذه الحكومات والشعوب معاً التوجّه نحو صوغ عقد اجتماعي جديد، يضمن حقوق المواطنين كافة ويساهم في بناء الدول من جديد خصوصاً أن الدساتير الوضعية والشريعة الإسلامية لا تضمن احترام الحقوق والحريات التي تضمنتها داخل نصوصها إلا بتنظيم المجتمع المدني بشكل؛ يجعله غير واقع تحت هيمنة النظام السياسي أو الديني؛ ومن ثم يجب الاجتهاد في تكوين مؤسّسات سياسية واقتصادية تشكّل السلطة المضادة لجهاز الدولة وميلها للطغيان.[٣] وتمكين هذه المؤسّسات لإعادة المواطن إلى الفعل والسلوك الايجابي تجاه الدولة، فالمجتمع المدني يتميز بقدرة الأفراد على خدمة المصلحة العام بدل المصلحة الفردية عن طريق التطوع، فأي تنمية مجتمعية سواء كانت مستدامة أم غير ذلك عليها أن تتجه نحو الإنسان بوصفه غاية لا وسيلة.

المجتمع المدني؛ سبيل لتحقيق الديمقراطية

فشل الدول التسلّطية في إنجاز الحدود الدنيا من التنمية للشعوب، وإخفاقها السياسي في إدارة المجتمع عبر اعتمادها القوة والترهيب، وتركيز السلطات الثلاث واجتماعها في يد شخص واحد؛ لحفظ حكمها وتأبيدها، دفع الجماعات إلى أساليب العنف للتعبير عن رأيها في أكثر من منطقة عربية.

فالآلة القمعية للدولة التسلّطية العربية، المعقّدة والمتشعّبة التي دفعت إلى وجود استعداد شعبي للإذعان وتحويل المجتمع إلى جماهير؛ أو كتل من أفراد سلبيين ومنعزلين وخائفين، ما عادت قابلة للاستمرار نتيجة انتشار وسائل الاتصال وتطورها والاحتكاك مع الخارج وارتفاع معدّلات النموّ الثقافي؛ التي جعلت من مفهوم الديمقراطية أكثر رواجاً وقبولاً في مستوى القاعدة الشعبية، بديلاً حتميّاً لما تعيشه هذه الشعوب من جراء هيمنة الدولة على المؤسّسات وعلى المجتمع وقهرها لأي فعل

---

٣ الحوار القومي -الديني أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية/ نشاطات حزيران/ يونيو ٢٠٠٣ – نيسان/ أبريل ٢٠٠٤ - محمد مسعود الشابي ص: ٢٣٤.

سياسي معارض، صار يستوجب العمل على بناء المؤسّسات المدنية.[٤]

التحوّل من السلطات الاستبدادية -الموزّعة على جمهوريات محتكرة للسلطة، وملكيات تنفيذية مطلقة- نحو الديمقراطية بأبعادها الاجتماعية والسياسية لا يمكن تحققه بعيداً عن تقوية المجتمع المدني، فالديمقراطية والمجتمع المدني أمران مترابطان، إذ إن التحوّل الديمقراطي لا يتحقق حال التصويت على قوانين أو توقيع مراسيم تبيح التعددية وتسمح بتنظيم انتخابات تعددية، إنما ذلك يحتاج إلى إعادة بناء النظام المجتمعي بأكمله على أسس ديمقراطية؛ وهذا يتطلب نضج الفعل الاجتماعي؛ وتحرّره واستقلاله في مجتمع مدني عماده التنظيمات؛ أو الجمعيات القادرة على إيجاد التوازن بين قوة الدولة وقوة الأفراد، بين القانون في التشريع وحقّ الفرد في التفكير والتعبير الحرّ. ولخلق علاقات اجتماعية بين الأفراد تكون بمنزلة صمام أمان ضد جبروت الدولة وسيطرتها على نشاط المجتمع كله.

المجتمع المدني والأمن الاجتماعي في مجتمعات متنوعة

يعدّ العنف الطائفي؛ أقدم وأخطر داء مُنيت به شعوبنا ودولنا على اختلاف دوراتها الحضارية، ومع المتغيرات التي رافقت تصاعد حركة الاحتجاجات الشعبية في أكثر من بلد عربي، برزت حالة من إعادة الفرز المجتمعي والسياسي؛ وفق أسس الانتماء الطائفي أو القومي البعيدة عن الأسس الوطنية والمدنية؛ وحتى الإنسانية لهذه المجتمعات التي تعدّ مشكلة بنيوية؛ تهدّد بتفتيت الأواصر المجتمعية في المجتمعات المتنوّعة لعدد من دول الشرق الأوسط التي رضخت لأنظمة مستبدّة عمدت إلى توظيف فسيفسائية الهوية الاجتماعية والإفادة التامة من منطلق قاعدة «فرق تسد».[٥] وتغييب الأمن المجتمعي المبني على قاعدتين أساسيتين مترابطتين: **المواطنة وصيانة السلم الأهلي**، فالدول التي تبتعد عن التأسيس السليم للمواطنة لمصلحة دولة وليس لمصلحة قومية، أو مشروع ديني سالف، أو لاحق، أو لمصلحة نظام إداري، أو تنفيذي، تصبح أكثر عرضة لاشتعال الصراعات الأهلية.

العمل على إعادة النصاب لتعريف المواطنة بوصفها مسألة خاصة بالوطن؛ لا بالنظام القائم على رعاية قوانين هذا الوطن، وتعميق الهوية الوطنية من حيث هي السبيل لتجنيب الأقليّات والأكثرية حالة التشكيك في وطنيتها أو مواطنيتها، لن يتحقق باستعمال خطاب إقصاء «الأقليات» الطائفية والمذهبية في دين واحد كالإسلام، أو إثنية، لها خصوصيتها التاريخية، فلا يمكن القفز فوقها وتجاهلها؛ حتى وإن دلّت على مجتمع ما قبل وطني، إنما يمكن إعادة بناء فاعليتها واندماجها من خلال الديمقراطية وإقامة مؤسّسات المجتمع المدني وتأكيد اهتمامها بالقضايا العامة وليس الجزئية مع تبنّي حقوق الإنسان لتحقق الإرادة الفردية للأغلبية والأقليات أي كانت تنوعاتهم، فالمواطنة هي العلاقة الأساسية التي تربط بين جميع أفراد المجتمع المدني بوصفهم مواطنين أحرار وذوات إنسانية فاعلة يلتقون في نقطة واحدة هي الدولة الوطنية.[٦]

والعمل على تحقيق المواطنة في المجتمعات المتنوعة، يتطلب التوجه نحو بناء المجتمع المدني

---

٤ المسألة الديموقراطية في الوطن العربي المؤلف علي خليفة الكواري وآخرون، إعداد عزيزة المدني- الناشر مركز دراسات الوحدة العربية بيروت. ٢٠٠٢. PDF

٥ دور الطائفية في الأزمة العراقية، د.عبد الخالق حسين، ورقة بحثية قدمت في أثناء الملتقى الفكري الذي عقد في بغداد خلال يومي ٤ -٥/ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩

٦ المجتمع المدني هوية الاختلاف، المؤلف جاد الكريم الجباعي، دار أطلس للنشر صفحة ٢١٤

بوصفه الحيّز المستقل نسبياً عن الدولة؛ الذي يحتوي على نسيج متشابك من العلاقات بين أفراده من جهة؛ وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى. فالقضية لا تتعلق بوجود التعددية بقدر ما تتعلق بتنظيم التعددية مؤسّساتياً، وهذا لن تحققه أنماط المجتمعات التي تدخل فيها علاقة الأفراد والجماعات ضمن أشكال إرثية كالقبائل والعشائر والإثنية أو تطوعية كالجمعيات الأهلية التي تتخذ منحى دينياً وطائفياً، إذ تحمل إمكانية التحول إلى برميل بارود يهدد السلم الاجتماعي ويهدد وجود الدولة والمجتمع معاً، بعكس المجتمع المدني الذي تستند العلاقة بين أفراده إلى أسس سليمة تقوم على تبادل المصالح والمنافع والتعاقد والتراضي ومحاسبة الدولة في الأوقات كلها التي يستدعى فيها الأمر محاسبتها، فمهمة المجتمع المدني الربط بين الفضاءين السياسي والاجتماعي بتسهيل مهمة السياسي وتحفيز الاجتماعي على الحركة المستقلة التي تشكّل رافداً لتحديث المجتمع بثقافاته كافة.

فالحديث عن دور المجتمع المدني في تعزيز السلم الاجتماعي في المجتمعات المتنوّعة، لا يعني أنه استطاع إثبات وجوده واتخاذه دور ريادي في مستوى الدول التي تعرّضت للتشظّي في عقب ثورات الربيع، ووقعت تحت رحمة حروب متعددة غيّبت عنها السلام الاجتماعي، وقد تكون الإشارة إلى واقع المجتمع المدني في سوريا المثال الأكثر وضوحاً على حالة العجز التي ما تزال تعانيها المنظمات المدنية في تحقيقها للسلام الاجتماعي.

المجتمع المدني وواقع الحروب (سوريا مثالاً)

ما شهده الواقع السوري من انتشار وزيادة عددية لمنظمات المجتمع المدني؛ التي رافقت الحراك الشعبي في ٢٠١١، ومن الحاجة الجدّية إلى دورها الفاعل في ظلّ عزوف الدولة عن مهماتها الأساسية تجاه مواطنيها، وانكفائها على وظيفتها الأمنية فقط، لا يعني أن سوريا بدأت تسير باتجاه التأسيس لمنظمات مدنية، تستطيع القيام بأدوار فاعلة ومتميّزة، تتماشى مع تجارب المجتمع المدني التي بيّنت قدرة المنظمات على الحركة والمرونة والفاعلية في التعامل مع التحديات التي تفرضها البيئات غير المستقرة عبر العالم.

الحالة السورية بخصوصياتها الكبيرة والتحديات التي فرضها الصراع المسلّح، جعل وجود منظمات المجتمع المدني مرتبطاً كلياً بواقع الحرب ومعطياتها، ليكون انتشارها لدى طرفي الصراع «السلطة والمعارضة» بعيداً عن المعايير اللازمة للاعتماد عليها، وأهمّ هذه المعايير الاستقلال الذاتي في اتخاذ القرار، المسؤولية والشفافية، القاعدة الشعبية. إذ إن المنظمات التي ظهرت من جهة النظام بمسمّى الفاعليات الشبابيّة الوطنية غير الحكومية التي تدعم مفهوم العمل التطوّعي والنشاط الاجتماعي، مثل «فريق دمشق التطوّعي وبصمة شباب سوريا وشباب العلم السوري ونسور سوريا وغيرها»، اقتصر عملها في بداية الثورة على تثبيت مسيرة النظام، ما تجلّى في حملات شرح الدستور الجديد، أو التظاهر أمام السفارات الغربية والعربية كالاحتجاج على تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية، ثم انحصر نشاطها في مجالات محدّدة من العمل الصحي والبيئي والخيري، فهي لم تخرج عن دعم السلطة ومؤازرتها على الرغم مما تمتّعت به هذه الجمعيات من دعم مالي وعلاقات عامة وتعيين كبار رجال الأعمال في إدارات هذه الجمعيات.

أما المنظمات في جهة المعارضة التي تكاثرت كالفطر بعناوين إنسانية مختلفة، فإنها وقعت في إشكالات كبيرة أنتجتها معطيات الحرب في تضييقها هامش العمل المدني. فالأوضاع الإنسانية المتدهورة والازدياد الكبير في أرقام المتضررين وحجم الانتهاكات اليومية، حوّل عمل المنظمات نحو أعمال «الإغاثة والإيواء والتعليم» ما أدّى إلى تلاشي دورها التنموي والمساعدة في خلق مجتمع مدني؛ وتثبيت التطلعات المتعلّقة بالديمقراطية والحريات؛ وترسيخ مفهومات حقوق الإنسان في بيئة غير مستقرة وبخاصة في مناطق الاشتباك التي غالباً ما تتحكم فيها الجماعات العسكرية «الدينية» التي فرضت على المنظمات العاملة في المجال المدني -الذي تعدّه «بدعة»- كثيراً من القيود تحت مسمى تطبيق الشريعة والتمسّك بالقيم والأعراف الطائفية.

يضاف إليه أن النسبة الكبرى من هذه المنظمات؛ نشطت في الخارج وكان لها فروع في الداخل، وأن مجمل المنظمات المدنية «إغاثية وحقوقية ونسائية» ولدت من رحم المعارضة وتدور في فلك التجمعات السياسية، بحيث تمنع القدرة على التمييز بين السياسي والمدني في عملها، ومعظمها وقعت في الأخطاء نفسها التي تواجهها الأحزاب من حيث القدرة على توسيع القاعدة الجماهيرية الفاعلة.

لتكون النتيجة حتى الآن أن وضع المجتمع المدني لم يتحسّن كثيراً في سوريا، فهو لا يقتصر على المنظمات التي تسعى لخلق مجال عام يملأ الفراغ بين الأسرة والدولة، إنما على مجتمع متكامل يتشارك أفراده اهتمامات مشتركة، ويجري العمل فيه لتطوير ثقافة ووعي مشترك، بعيداً عن العسكرة والدين والتخندق والفئويات واصطفافات التسيّس (معارض، موالٍ)، وهو ما لم تستطع المنظمات المدنية تقديمه أو التمسّك به، ليبقى المجتمع المدني السوري غائباً من حيث التأسيس والترسّخ في البنية السورية وحاضراً من حيث الكمّ في عدد المنظمات. [٧]

٧ المجتمع المدني في متاهة المفهومات والرؤى المغلوطة- شبكة جيرون- هوازن خداج ١٢حزيران/ يونيو ٢٠١٧

التحديات والمعوقات لولادة مؤسّسات المجتمع المدني وتطويرها

الحديث عن ضرورة بناء مجتمع مدني ومؤسّسات مدنية لا يعني سهولة تحقيقه، إنما مقاربة الإمكانية لأجل خلق القواعد الممكنة لتفعيل دوره لانتشال هذه البلدان الغارقة في كمّ كبير من المشكلات التي تعوق وجود المنظمات المدنية من جهة، ومن جهة ثانية تستدعي الحاجة إلى إيجادها، وهذه المعوقات لا تقتصر فعلياً على وجود أنظمة مانعة لقيام المجتمع المدني إنما تتجاوزها إلى حوامل مجتمعية معوقة لنموه ولأداء دوره أداء سليماً.

ومن أهم المعوقات:

أولاً: الأنظمة المانعة لقيام المجتمع المدني

لقد وقفت معظم الأنظمة العربية -بأشكالها السياسية كافة- حجر عثرة في طريق تأسيس مجتمعات مدنية حداثية. فقد عمدت إلى احتكار أوجه حياة المواطنين من خلال مقايضة توفير احتياجاتهم المعيشية مقابل الإذعان الضمني من جانبهم لمشروعها الوطني، ليجد المواطنون أنفسهم في عهدة الدولة وكفالتها.

فقد أخذت على عاتقها توفير الخدمات التعليمية والصحية والإسكانية والغذائية، وانفردت بالساحة السياسية انفراداً تاماً، لا يسمح لغيرها بالتنافس معها، من خلال إنشاء أحزاب سياسية ذات توجّهات أيديولوجية معارضة، لتعيد إنتاج مؤسّسات الدولة وفق مصالح الفئة الحاكمة، حتى بات التمييز صعباً بين السلطة والدولة.[٨]

انعكس هذا انعكاساً مباشراً على بنية الدولة والمجتمع معاً ضمن مسار ترابطي بين الاثنين، فالدولة تعامل مواطنيها بوصفهم مصدراً للتهديد والمجتمع يستجيب بطرائق متنوعة.

دول تعامل مواطنيها بوصفهم مصدر تهديد

ابتعدت معظم الدول العربية عن عدّ المواطنين موارد يجب عليها رعايتها، وانتهاج الاستثمار في رأس المال البشري لتحسين شروط بناء الدولة وللتصدّي إلى التحديات الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية الطارئة التي تواجه مجتمعاتهم، واتبعت سياسة عدّ المواطنين خطراً ومصدراً للتهديد ينبغي التحكم فيهم. فعمدت الأنظمة إلى إحاطة نفسها بجيش من قوات الحرس الملكي أو الجمهوري وجهاز مخابراتي قوي وفاعل يراقب كل كبيرة وصغيرة داخل المجتمع، فعدو الحوكمة السيئة يتمثّل في وجود قاعدة شعبية مطّلعة ومشاركة، لتصبح الدولة مؤسّسة خاصة توظّف سيطرتها المطلقة وتغلغلها في كل ثنايا المجتمع من أجل خدمة مصالح الفئة الحاكمة؛ وليس من أجل المصالح العامة، وأصبحت تنظر إلى كل حركة أو إشارة من المجتمع المدني على أنها معارضة سياسية ورفض لسلطة الدولة. ومن ثم خصّصت القسم الأكبر من مواردها لا لتوفير حاجات المجتمع، وإنما لتعظيم وسائل التحكم فيه، فاستشراء ثقافة الهيمنة والاستفراد وتسلّط حكومات الدول العربية على شؤون الحياة كافة، ساهم

٨ الثقافة العربية المعاصرة وآثارها على أداء مؤسّسات المجتمع المدني - د. صالح سليمان عبد العظيم / مؤسّسة مداد

في القضاء على المعارضة السياسية أو إضعافها، وإخضاع المؤسّسات الاجتماعية من أجل خدمة مصالح الدولة، والقضاء على الأسس المادية لمؤسّسات المجتمع المدني الحديث، كالنقابات المهنية والعمالية والأحزاب السياسية والتنظيمات السياسية والاجتماعية ومؤسّسات التربية والدين ووسائل الإعلام، والاتهام لروّاده من قبل السلطات بالعمالة للخارج إذ يُدرج المصطلح ضمن الأجندة الغربية.[٩]

ما أدّى إلى وأد مجالات العمل الحرّ للمواطنين بعد إلغاء دور المؤسّسات الوسيطة التي تؤدي دور التمثيل الشعبي في معظم الدول العربية.

الاستجابة المجتمعية لدور الدولة التسلّطية

لقد شكّلت الاستجابة المجتمعية والتماهي مع خطب الأنظمة عاملاً أساسياً في تكوين معظم المجتمعات العربية، وانعكست مباشرة على كافة الأفراد حتى المنضوية منهم تحت لواء المؤسّسات المدنية.

١- التماهي مع خطاب السلطة ورفض البديل

دفعت الحالة الخطابية شعوب المنطقة إلى السير في ركب حكوماتها، وعدم التوجّه إلى الضغط على الحكومات لتحقيق الحقوق، فالبورجوازية الصغيرة أو الطبقة الوسطى غير واثقة من رغبتها في تحقيق الديمقراطية فهي تعتمد على هذه الدولة أو تُستخدم من قبلها.

ثم إن مثقفي هذه الدول كانوا مثقفي دولة من نواح متعددة، فاتفاق المصالح بينهم وبين الحكومات كان يتعدى المكافآت والاستخدام إنما يصل إلى شعور قوي بالهوية والأهداف المشتركة، فالإنتلجنسيا التي توافقت بلسانها الخطابي مع رسالة الدولة، لم تصبح في حالات ودول متعددة الفئة المحفّزة لتشكيل جماعات جديدة ناقدة ضمن المجتمع المدني، بل رأت في التعددية نوعاً من الفتنة.[١٠]

ورأت في المجتمع المدني والمؤسّسات المدنية فكرة غربية وغربية؛ تدخل ضمن منظومة الغزو الثقافي لزعزعة بنيان الدول العربية والإسلامية وإسقاط «حضارتها».

٢- استشراء ثقافة الهيمنة والاستفراد وأثرها

انعكست هيمنة الدولة وتسلطها واستفرادها بالمسؤوليات المجتمعية المختلفة على بنية المجتمعات التي تماشت مع سياسة الهيمنة والتسلّط وانغمست فيها، فُفرزة استجابات مختلفة على رأسها:

الانصياع واللامبالاة: حيث يصبح التوجّه العام للمواطن هو تنفيذ ما يُملى عليه، من دون الدخول في أي مناقشات حوله، من بدون الرغبة في طرح بدائل أخرى له، حتى لو ظهر في الأفق أنها الأكثر صلاحية والأكثر نفعاً.

إيثار السلامة والبعد عن المشكلات: خلقت الدولة تصوّراً مخيفاً مفاده أن العمل من خلال جماعات

---

٩ جدلية العلاقة بين المجتمع المدني والدولة/ مركز أبحاث ودراسات مينا أحمد الرمح.

١٠ ديمقراطية من دون ديمقراطيين سياسات الانفتاح في العالم العربي / الإسلامي – بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الإيطالي « فونداسيوني ايني انريكو ماتيتي» ص ٨٠

أخرى لا تمت إلى مؤسّساتها الرسمية بصلة؛ يحتاج إلى موافقتها والالتزام بالشروط التي فرضتها على العمل الجمعي عامة، ما ولّد الخوف لدى المواطنين من الانضمام إلى أي من منظمات المجتمع المدني البعيدة عن تحكّم الدولة والمشاركة في نشاطها التطوّعي.

وهذه الاستجابات لم تقتصر على المواطنين العاديين، بل طالت العاملين في قطاع المنظمات المدنية، فالأحزاب السياسية وكثير من منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المرأة والعمل الاجتماعي العام، اصطبغت منذ نشأتها بِسمتي الهيمنة والاستفراد، فلم يتّسم عملها بالديمقراطية والحوار وتداول المناصب والتغيير والتطوّر المستمرّين، لكنها وفي كثير من الأحيان خضعت لهمينة مُنشئيها عليها، واستفرادهم بالقرارات المختلفة الصادرة عنها التي انعكست على العاملين في هذه المنظمات وضعف التواصل بينهم وإجراء الحوارات في ما يخص مجريات العمل وتطويرها. ما أدى بالمواطنين إلى العزوف عن الانضمام إلى مثل هذه المنظمات، التي رأوا فيها امتداداً لهيمنة الدولة ومؤسّساتها المختلفة.

ثانياً: المجتمعات المانعة لقيام المجتمع المدني

بقدر ما تُمثّل الأنظمة من عثرة في وجه تأسيس المجتمع المدني وتمكينه، فإن المجتمعات العربية والإسلامية لديها معوقاتها في سبيل تكوين مجتمعات مدنية ترتبط مع الدولة على أساس (عقد اجتماعي) يجري تطبيقه على الجميع، ومؤسّسات فاعلة تُبنى على (العمل التطوّعي) على صعيد المجتمع ككل. **فالعقد الاجتماعي يرتكز على ثلاثة قيم**:

قيمة الفرد وهي قيمة عليا وحقّه حق مقدس، قيمة المجتمع الملتزم بالمقتضيات القانونية الضرورية لتأسيس الجماعة المدنية، قيمة الدولة ذات السيادة، وهي سيادة لا تتحقق إلا إذا اعترف المجتمع بها وعدّ السلطة والحقوق الناتجة عنها حقوقاً مشروعة. وأن مضمون الحياة المدنية الحديثة الذي يتمحور حول التحرر السياسي يُبنى على الفصل بين الدين والدولة، والاستقلال الديني. فهو يحرر الدولة بوصفها نشاطاً دنيوياً محكوماً بالعقل والقانون، ويحرر الفرد بوصفه الأصل في الديمقراطية، وصولاً إلى انتشال المجتمع من هيمنة المقدس، وهذا يصعب تحقيقة في مجتمعات يدخل الدين في صلب بنيانها. فالمؤسّسات الدينية ككل حريصة على إعلاء شأن القيم المطلقة، والدين في نظرها هو المطلق الذي يستبعد كل ما هو نسبيّ وكل ما يختلف عنه أو معه.

ومن ثم يبقى تطبيق القانون في المستوى الشعبي مرهوناً بعدم الصدام مع كل ما يمتّ إلى التشريعات الدينية بصلة، وهذا يتعارض ويمنع قيام مجتمع مدني وقوانين مدنية لتكريس حقوق المواطنة، وحقوق المشاركة في الشؤون العامة.

أما ثقافة العمل التطوّعي

فهي فكرة المبادرة الذاتية للفرد من منطلق قناعته وإيمانه بقدرته على الفعل، والتأثير في محيطه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، وتغيير الأنماط السائدة وبلورة توجّهاتها المتعدّدة. فهذه الثقافة غاب تأصيلها في المجتمعات العربية نتيجة عوامل متعدّدة، لا تقتصر على ما خلقته الدولة من تصوّر عام مفاده صعوبة العمل خارج الفضاء الاجتماعي العام الذي حدّدته. فمعوقات العمل

التطوّعي متعدّدة جدّاً، تبدأ من الفردي والشخصي متمثّلاً في ضعف الوعي بمفهوم المشاركة في العمل الاجتماعي التطوّعي وفوائده، انتقالاً إلى بنية الأسرة العربية وانغلاقها وعدّ الأعمال التطوّعية معادلة لضياع الوقت ضمن نشاط اجتماعي لا تغني ولا تفيد، وصولاً إلى المؤسّسات الدينية المختلفة، فهي على الرغم من ارتباطها ككل بمفهوم مساعدة المحتاجين والتكافل الاجتماعي، تميل إلى الخشية من استغلال العمل التطوّعي لتحقيق أهداف غير مشروعة دينياً تحثّ أبناءها على الابتعاد عن التعاليم الدينية لهذا الدين أو ذاك، رافضين بدرجة أو بأخرى العمل من خلال أي مؤسّسات مدنية خارج السياق الديني الضيّق. [11]

فضلاً عن عوامل أخرى كالمتغيرات الاقتصادية السائدة وضعف الموارد المالية للمنظمات التطوّعية، وعدم معرفة أهداف العمل التطوّعي وأهميته، وعدم إجادة الدور المطلوب من المتطوّع، وغيرها من العوامل التي تشكّل معوّقاً أمام انخراط أفراد المجتمع بكافة فئاتهم في المنظمات المدنية، خصوصاً الشباب الذين يمثّلون القدرة الفاعلة على نماء المنظمات المدنية.

ثالثاً: معوقات خاصة بآلية عمل المنظمات المدنية

مشكلات كثيرة ومتعددة؛ رافقت ظهور المنظمات غير الحكومية وانتشارها؛ نتيجة تسلّط الحكومات على هياكل المجتمع الذي تغيب عنه الحرية وحقوق المواطنة، وسيادة القانون، وخضوع مؤسّساته الموجودة لرقابة حكومية صارمة جعلتها عاجزة عن الحركة والتغلغل داخل شرايين الدولة أو المجتمع لتحقيق أي من أهدافها، **ويضاف إليها جملة من المشكلات رافقت تكوينها منها**:

١- عدم وجود برنامج محدد الأهداف لعمل المنظمات وتنقلها بين السياسي والمجتمعي التنموي من دون تحديد الغاية النهائية لعملها. اعتمادها فوقية القرارات بعيداً عن إشراك الأعضاء في اتخاذها، بحيث يمكن القول بأن كثيراً من هذه المنظمات قد تحول من كونها منظمات للنفع العام إلى منظمات للنفع الخاص، المرتبط بحلقة ضيقة من القائمين على تسيير شؤونها مدداً زمنية طويلة.

٢- الحالة النخبوية التي تمتع بها قادة منظمات المجتمع المدني في العالم العربي؛ قد أدّت بكثيرين إلى الخوف من الاقتراب من هذه المنظمات والعمل التطوعي فيها، وهو ما يسوّغ في أحيان كثيرة الانضمام الواسع المدى من جانب المواطنين إلى المنظمات ذات التوجّه الديني بالأساس؛ حيث يجدون سهولة في التعامل مع القائمين عليها.

٣- ظهور الانقسامات بين قوى المجتمع المدني في عملية تخضع لتقلبات الأوضاع الداخلية والخارجية، ما يعني غياب الفعل التراكمي في مستويي الخبرة والوقت من أجل بلورة مجتمع مدني قادر على المساهمة بكفاءة وفاعلية لتحقيق أهدافها. ويضاف إليها ابتعاد المنظمات عن وضع الأسس البسيطة للعمل (ترسيخ ثقافة الحرية وثقافة الديمقراطية) وتحقيق الأهداف الأولية في ممارستها داخل المنظمات، وانتقالها مباشرة نحو المطالبة بالحرية والديمقراطية إضافة إلى العداء مع الثقافة

---

١١ التطوع في الفعل المدني الخصائص والوظائف- القانون العام- بقلم الدكتور محمد البكوري باحث في الحكامة والمجتمع المدني.

السائدة ورفضها بدل خلق هوامش التوعية وانتقادها لتعديل مثالبها. [١٢]

٤- إن معظم المنظمات لم تُبنَ بوصفها مؤسّسات، وما زال عدد من المنضوين تحت جناح المنظمات المدنية محكومين بمفهومات المجتمعات العربية التي تستند غالباً إلى الزعامات العائلية أو العشائرية أو الدينية أو الطائفية التي أصبحت شيئاً بدهياً في التفكير الاجتماعي والسياسي الذي ينتفي معه التوفيق بين العقلية الأولية والعقلية الحديثة في تأسيس المنظمات التي تُبنى على العمل الجماعي ومتطلباته في الانفتاح على الآخر للوصول إلى الهدف الصحيح، وبغير هذا السلوك ستتحول إلى ملكية فردية أو ورشة خاصة يتحكم بها الإداري كما يشاء، وهذا ما يفسّر عملية الاصطفاء والتهميش، وظواهر الشللية والمحسوبية والفساد، وغياب التشاركية وانعدام العلاقة بين الكفاءة والفاعلية التي تحدّد مدى حيويتها وديناميتها وأسلوب عملها ومستوى قدرتها على استثمار الكفايات الفكرية والخبرات.

٥- تباين منظمات المجتمع المدني وتنوع توجهاتها واختلاف رؤاها وتناقضها مع انعدام العمل على التشبيك بينها وتكامل أهدافها في القضايا التي تمسّ المجتمع ككل، جعلها أقرب إلى الموضة أكثر منها حقيقة وفعلاً، إذ صار لكل فرد أو مجموعة منظمتها المدنية المختلفة. [١٣]

٦- مشكلة التمويل التي تشكل عائقاً أساسياً في وجه منظمات المجتمع المدني، فهي تعتمد على التبرعات سواء من الأعضاء أم القائمين عليها؛ ممن يتوافقون فكرياً مع السياسات والأهداف التي تسعى إليها هذه المنظمة. كما أنها تتلقى الدعم من المنظمات والهيئات العالمية أو الحكومات الغربية التي تثير الشك والريبة في هذه الأموال الأجنبية ومدى علاقة هذه المنظمات بالجهات الأجنبية المانحة من جهة، ومن جهة أخرى تُواجه منظمات المجتمع المدني اتهامات من الحكومات في المنطقة العربية، أولها يرتبط بدورها في تهديد الأمن القومي، وثانيها يتمثل في خرقها منظومة اللوائح والقوانين المطبّقة في بعض الدول بخصوص أسلوب عمل هذه المنظمات والارتباط بأجندات خارجية، وثالثها ينصرف إلى أنها تسيء إلى السمعة والصورة الدولية للدولة التي توجد فيها المنظمة، فهناك صدام معلن بين الحكومات والمنظمات المدنية. وهذا كله يساهم في انكفاء المواطنين عن الالتزام بها خوفاً من المساءلة خصوصاً حين تتعمد إثارة الموضوعات الحرجة بالنسبة إلى الأنظمة كحقوق الإنسان أو الديمقراطية والحريات. فضلاً عن استغلال بعض مؤسّسي المنظمات لهذا التمويل لمصالح شخصية، وتحويل العمل المدني إلى مهنة للارتزاق.

---

١٢ التشبيك بين المؤسّسات الأهلية والمؤسّسات الرسمية (جمعية البحث العلمي والدراسات ومركز هولست الثقافي نموذجاً) PDF

١٣ منظمات المجتمع المدني بين الدور التنموي والتمويل «المشبوه» - سلطان الحجار - ٢٠١٥/١٢/٢٨ – صحيفة الإتحاد

المجتمع المدني وآفاق تنميته وتمكين مؤسّساته

عشوائية الانتشار الكبير لمنظمات المجتمع المدني في مجمل البلدان العربية وتشتتها الفكري، يحتاج إلى زمن طويل لتجتمع ضمن فضاء واحد يُمكّنها من تكريس التحوّل الاجتماعي الدستوري السليم الذي ينتج منه رفع مستوى حرية الفرد عبر تحويله من الفرد المهمّش إلى الفرد الفاعل من مبدأ استخدام الإمكانية المتاحة لكل فرد، سواء كانت ضئيلة أم كبيرة فهي تبقى إمكانية يجب استغلالها لتكون رصيداً مجتمعياً وداعماً وسنداً لحركتها **وذلك يتحقق في**:

١- تدعيم التراكم المعرفي بالواقع الاجتماعي العربي، بالاهتمام بالدراسات الميدانية لتحليل الأسس الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والعمل على التنسيق بين الأطر الفكرية المختلفة وتجميعها من أجل التعاون لبناء المجتمع المدني. وهذا يتطلب الاتفاق بين المجتمعات على صيغة أي مجتمع مدني نريد وفق النموذج الغربي أم إيجاد صيغ فكرية واجتماعية على مقاسات الفرد والمجتمع العربيين؟.

٢- الابتعاد عن النخبوية في العمل؛ والتوجه نحو البنيات الاجتماعية التقليدية، وألا يقتصر عملها على بعض الفئات المجتمعية من دون غيرها، وهذا يتطلب أن يتحرر الفاعلون في المؤسّسات المدنية من عصبياتهم أو تضاماتهم الطبيعية المتعددة (الدينية، أو المذهبية أو الإثنية أو الحزبية)، كمسألة تناقض جوهر منظمات المجتمع المدني، وتُجردها من الأسباب الرئيسة وراء تعزيزها مُقوِّمات تكامل علاقات العيش المشترك بين فئات المجتمع المختلفة خصوصاً في الدول المتنوعة. ويتطلب الابتعاد عن التسييس الذي يُفقد هذه المنظمات قدرتها وأهليتها لممارسة دورها المطلوب، في ترسيخ المجتمع المدني ثقافة وممارسة.

٣- التوجه نحو التشبيك بين المنظمات المختلفة الأهداف غير المنفصلة في الغاية، لتجميع أكبر قدر من الخبرات والمهارات وإتاحة المعلومات والبيانات حول الهدف المشترك، لتمكينها من اتخاذ مبادرات فاعلة وتوسيع نطاق الأعمال والنشاط الذي يمكن أن يساعد المنظمات المدنية. فضلاً عن زيادة حجم التمويل والموارد المتاحة لتحقيق أهداف المنظمات.

٤- إعادة قوى المجتمع المدني ومؤسساته بناء تنظيماتها ومؤسّساتها على أسس جديدة، تساهم في انفتاحها على المجتمع وتؤمّن لها قبولاً وإقبالاً في العمق المجتمعي، فكلما كان وجودها قوياً وفاعلاً ستؤدي دورها في تنمية وعي المواطن وتمكينه وينعكس ذلك على قدرة المجتمع في النمو والتطور.

٥- عدم الاكتفاء بالشعارات البراقة كالحرية والديمقراطية وغيرها، والسعي لتمكينها بصفتها قيماً ثقافية خارج مؤسّسات المجتمع المدني وداخلها، بحيث تقدم مؤشراً واضحاً وشفافاً على حيوية هذا المجتمع بالمعنى الإيجابي، كذلك عدم الاكتفاء بالشعارات التي تهتم لها الهيئات الدولية الممولة فتتحول بذلك إلى مؤسّسات خدمية مرتبطة بهذه الهيئات البعيدة فعلياً عما يجري في هذه الدول وآلية إصلاحه.

٦- معالجة الخلل الذي تعانيه وإيقاف معقات نموها التي ذُكرت سابقاً، وعدم الاكتفاء بما تقدمه

في مستوى ضيق، وتقبّل النقد والانتقاد بقصد التطوير وتجاوز العيوب والإشكالات التي تعانيها في ممارستها وفي تحقيق أهدافها. وتشجيع المبادرة في المستوى الفكري والعملي التي تساهم في تنمية العمل.

٧- يرتبط المجتمع المدني أيضاً بقدرة الأفراد على تجاوز حاجاتهم الخاصة إلى حاجات الآخرين، والتحول إلى خدمة المصلحة العام بدل المصلحة الفردية عن طريق التطوع. وهذا يشترط عدم الإكراه وحرية الاختيار، والاعتماد على أهلية الأفراد لأداء الفعل بحسب كفاءاتهم، ويتطلب التعريف الشامل بشروط العمل التطوعي، ونتائجه والأهداف المتوخاة منه عبر وضع خطط عمل آنية ومستقبلية، لتمكين الأفراد وإعادتهم إلى الفعل والسلوك المجتمعي الإيجابي البناء.

٨- تجاوز منطق التفكير الرغبوي والأماني المفرطة، وهو السمة الغالبة على كثير من الكتابات العربية وأخذ عنصر الزمن بالحسبان، فعملية بناء المجتمع المدني ليست محض مرحلة يمكن إنجازها في وقت زمني محدد ولكنها عملية مستمرة.

الخلاصة

يبقى الحديث عن المجتمع المدني في الدول العربية حديثاً عن مرحلة تطورية لم ندخل أعماقها بصورة إيجابية بعد، فما يتبدّى في المجال العربي من مظاهر العصرنة والحداثة ما زال محكوماً ببنية مجتمع تابع ومقيد بأنماط قديمة، وبأنظمة تحجب إمكانية التقدم نحو التأسيس السليم لمجتمع مدني. أما الحواضن التي يجري التراكض لتأسيسها تحت مسمّى منظمات المجتمع المدني التي تحمل أفكاراً تنموية وتتبنى مرجعية حقوق الإنسان فستتأكل قدرتها الشعبية وتصير جزءاً من الديكور مثلها مثل الأحزاب، إن لم تستطع إثبات فاعليتها الشعبية وتعزيز الدور المنوط بها ممارسته في نطاق تكريس مفهومات المدنية انطلاقاً من أفرادها إلى المجتمع ككل.

MENA RESEARCH CENTER

مركز أبحاث ودراسات مينا